

المصطلح بين غربة الانتماء وأزمة الانتقاء

أ. صابري بوبكر الصديق

المركز الجامعي - برج بوعريريج -

ينتصب المصطلح عامل تواصل بين الباحثين والمشتغلين في حقل من الحقول المعرفية المستقلة بذاتها، وعامل اتصال يربط العلوم المختلفة ببعضها البعض ربطا لا يعدو أن يكون إلا هيكلية، أما معرفيا فالمصطلح يتزي بزى جديد في كل علم جديد يوظف فيه¹ ومهما كانت طبيعة توظيف المصطلح فالمعرفة لا تتحقق إلا به إبداعا ونقلًا.

هذه المنزلة الوظيفية التي احتلها المصطلح جعلت المختصين يولونه اهتماما منقطع النظير، بداية بإخراجه من دائرة العمل الفردي إلى العمل الجماعي تحت مضلة علم اللغة التطبيقي، فأضحى علما مستقلا من أحدث فروع اللسانيات التطبيقية تتأزر فيه جهود علماء علم اللغة والمنطق ونظرية المعلومات والتخصصات المعنية، وتنتهي بتحديد الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، وتتمو بالتطبيق لتكون الإطار النظري والأسس التطبيقية لعلم المصطلح وتحدد مجاله، والذي هو "مجال يربط علم اللغة بالمنطق ويعلم الوجود (الأنطولوجية) ويعلم المعلومات وبفروع العلوم المختلفة وكان هذا التحديد في زمن انتصر فيه علم اللغة على البحوث في الأصوات وبنية الكلمة، وما إن تكون علم اللغة التطبيقي حتى اتخذ علم المصطلح مكانه بوصفه أحد الفروع المهمة إلى جانب التخطيط اللغوي والترجمة وتعليم اللغة لأبناء اللغات الأخرى وتحليل الأخطاء"²، والفتوحات العلمية الرهيبة التي ميزت

منتصف القرن الماضي - ولا زالت - ضاعفت من توطين أهمية هذا العلم بما يقدمه من آليات إجرائية تسهم في إنتاج المصطلح - مساهمة للإنتاج العلمي - وتحديد معناه وتصنيفه وترتيبه في معاجم خاصة ثم عامة.

على هذا الحراك العلمي المتنامي فتحت الدول العربية أبوابها فوجدت أن اليونسكو في بداية ثمانينيات القرن الماضي قدّرت ما يدخل الاستعمال اليومي من المصطلحات بنحو خمسين مصطلحاً؛ أي ما يقترب من العشرين ألف مصطلح سنوياً³. وحتى لا تتأخر أكثر عن الركب الحضاري سارع عديد الدول العربية إلى اللحاق بمن فاتها بما فاتها - ولسنا ننكر هنا عشرات المصنفات والرسائل التي أوجدها رجالات الحضارة العربية الإسلامية مثل جابر بن حيان (200هـ - 815 م) وابن رشد (595هـ - 1198 م) وابن خلدون (808 هـ - 1406 م) فيما سموه الرسوم والحدود، التي تعنى بالتعريف والمفهوم والمصطلح وحقله الدلالي أو مجال انتشاره (4) - بل إشارة وفيّة إلى واقع دفع الدول العربية إلى تنظيم رحلة بحث طويلة حقيقتها المعرفة ووسيلتها المصطلح؛ معرفة لا تملكها ومصطلح في كثير من الأحيان ينقصها⁵ فأضحت الرحلة شاقة لانشطار الجهد بين بلوغ المعرفة كهدف ووضع المصطلح المقابل لها كوسيلة في آن، فاستمتت المسيرة بالبطء المرفوض لبلوغ الهدف المنشود .

ومادامت المعرفة وليدة العقل، والعقل هو القاسم المشترك بين بني البشر تركت هذه الدول مهمة كسب المعرفة لأبنائها من باب "وفي ذلك فليتنافس المتنافسون" مدعومين بمناهج تعليمية يتوسم فيها التوفيق. لكن قضية المصطلح ووضعها، أنشأت له هيئات مختصة⁶ تتكفل برصد المصطلحات الأجنبية المجسدة للمعرفة العلمية⁷ مؤازرة لتلك المناهج المقررة وتحقيقاً لتلك المعرفة المنشودة.

لكن الهيئات الرسمية المؤسسة لهذه المهمة وبالرغم من الجهود الجادة التي بذلتها منذ نشأتها، لم تستطع أن تواكب ميدانيا سرعة تدفق المصطلحات المعرفية الأجنبية، وهذا في رأينا ما دفع ببعض المختصين إلى نعت نشاطها بالبطيء ونعتقد أن هذا راجع إلى الآليات والإجراءات العملية في وضع المصطلح - ولا أنتقد هنا طرق وضع المصطلح في اللغة العربية - وإنما آلية رصد المصطلحات وجمعها والزمن المستغرق في التصديق على المتفق عليه ثم إخراجها للتداول والانتشار في معاجم خاصة أو عامة، ولنا في ذلك عينات نوجزها في مايلي:⁸

1/ المعجم الموحد للمصطلحات المهنية والتقنية (الجزء الأول) (طباعة كهرباء):

❖ إنجليزي، فرنسي، عربي ❖

+ يضم المعجم عملين اثنين: أ/ معجم الطباعة . ب/ معجم الكهرباء. وقد عكف مختصون في دراسة المعجمين ومراجعتهما في المراحل المختلفة التي مرا بها (1980- 1981)، ودرسهما مؤتمر التعريب الرابع المنعقد بالمغرب سنة 1981، وفي عام 1984. انعقدت بالرباط لجنة متابعة للمعجمين وأوكلت لها مهمة التدقيق في المصطلحات التي ضمها.

وفي سنة 1996 تم إصداره ب: 272 صفحة ضاماً 2838 مصطلحاً. ست عشرة سنة (16) هي زمن فارق بين الإصدار الأول والإصدار النهائي. فترة لو قيسست علمياً لأجاز لنا القول أنها فترة زمنية كافية لوجود جيل جديد من المعرفة العلمية بمصطلحاتها الجديدة، وفي نفس التخصص الذي انتهى إليه المعجم، وهذا ما يفتح باب الحكم على بعض المصطلحات الواردة فيه - بعد عناء إيجادها وتوحيدها - بأن الزمن قد تجاوزها إلى غيرها من المصطلحات المستحدثة.

2/ المعجم الموحد لمصطلحات التجارة والمحاسبة

❖ إنجليزي، فرنسي، عربي ❖

في الحقيقة هو معجمين في معجم واحد بين دفتي غلاف واحد: أ/ معجم التجارة. ب/ معجم المحاسبة. كانا موضوع دراسة في ندوة متخصصة انعقدت بالرباط عام 1980. ثم تناولهما مؤتمر التعريب الرابع الذي انعقد بالمغرب عام 1981 الذي أكد على ضرورة تخصيص وقفة جديدة لهما قصد التدقيق والمراجعة قبل الطبع النهائي. وكوّن المكتب لجنة متابعة مختصة تولت مراجعة وتمحيص المعجمين شكلا ومضمونا وإخراجهما في حلة موحدة، وتم إصدار العمل عام 1995 في 696 صفحة ضاماً 8862 مصطلحاً.

خمس عشرة سنة بين الدراسة الأولى للمعجمين وتاريخ إصدارهما معجماً واحداً يقال دقيقاً، في رأيي - إن كان كذلك - أنه يفقد هذه الدقة التي من أجلها تأخر في الإصدار، ولا سيما إذا زاحمت مصطلحاته المصطلحات الجديدة التي أملت لها حرية سوق المال والأعمال، وحاصرتها الدائرة المغلقة للعمولة ومناطق التبادل الحر للسلع، وما نتج عن كل هذه الوضعيات الحديثة في حياة الاقتصاد من علوم علمية جديدة تدرّس في الجامعات بل في معاهد عليا متخصصة توكل لها مهمة تخريج إطارات تيسر التسيير الحديث للشركات، الدليل على ذلك التكوين المستمر وإعادة تأهيل العمال الذي قامت به جلّ الشركات المهتمة بمصيرها، الحريصة على التكيف مع الوضع الجديد في عالم الاقتصاد.

3/ المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات

❖ إنجليزي، فرنسي، عربي ❖

تضافرت جهود مكتب التعريب ومعهد العلوم اللسانية بالجزائر في إنجاز هذا المعجم؛ إذ انعقدت عام 1983 ندوة دراسته في مقر المعهد بالجزائر

وأقرّه مؤتمر التعريب الخامس في عمان بالأردن عام 1985 وتم إصداره عام 1989 في 272 صفحة بـ 3052 مصطلحا.

ست سنوات لإصداره، طبعا إذا قورنت بما سبقها من فترات لإصدار معاجم في علوم أخرى فهي قياسية، لكن إذا وضعناها في إطارها العلمي المعرفي (علوم إنسانية) فإنها ليست بالقصيرة. وهذا ما يدفعنا إلى طرح سؤال فارق، كم مصطلح جديد يغزو الدفاتر سنويا دون المرور على دساتير الجامعات اللغوية ونيلها موافقة هيئاتها المتخصصة، حتى تستعمل وتتداول في فترة انتظار نتاج الجامعات اللغوية، والهيئات المتخصصة؟

يتراءى لنا أن الجامعات العربية وبعض الهيئات المتخصصة نصّبت وصيّة على المصطلح وضعا وإنتاجا. ولا تتعامل إلا مع الهيئات التابعة لها، وهي وحدها التي تكفل العمليات الإجرائيّة في رصد مصطلحات المعرفة العلميّة الوافدة أو التي يحتاجها الباحثون والمتمدرسون، والواقع الاستعمالي للمصطلح يثبت بما لا يشوبه شك أن هذه الجامعات بهيئاتها، وإن نجحت في بعض المهام الموكلة إليها إلا أنّها في نظرنا أخفقت في بعض المهام الأخرى، منها:

- أ- تحيين المصطلح جراء البطء الذي أومأنا إليه في غير هذا الموضع .
- ب- انشغالها بعملية الملاحقة اللامتناهية لمصطلح المعرفة العلمية أسقط عنها وظيفيا النظرة الاستشراعية لمصير المصطلح تصميميا وتضمينا، انتشارا واندثارا. وهذا ما زاد من طفو صفة البطء في إنجاز مهامها كظاهرة تقاطع عليها المختصون اتفاقا.

وبذلك انقادت الحياة العلمية ولا سيما في العلوم الإنسانية إلى واقع لا يخدم اللغة العربية ولا العلوم المعنية في شيء، وهو تعدد المصطلح النقدي للدلالة على معنى واحد، وهذا مخالف لما أقرته دساتير الهيئات المتخصصة في هذا الميدان والمجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر واحد منها، حين نقل

أقدم تعريف أوربي معتمد لكلمة مصطلح بقوله: "المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة..."⁹، ولما كان الوضع غير ذلك عندنا أضحى المصطلح لا سيما النقدي، يعيش اضطراباً بين غربة الانتماء وأزمة الانتقاء؛ واقع كرسه الباحثون في انتاجاتهم وما تحركت المجامع إجرائياً لإصلاحه. وقد أشار المسدي¹⁰ لعينة في ترجمة إبراهيم الخطيب لمصنف الناقد الروسي فلاديمير بروب (مورفولوجية الخرافة) بتوظيف المعرب في مصطلح مورفولوجية، وبخلاف ذلك فضل أحمد باقادر وأحمد عبد الرحيم نصر توظيف الدخيل لنفس المصطلح في ترجمة عنوان نفس العمل الأدبي فقالا (مورفولوجيا الحكاية الخرافية) ويظهر الفرق بين المدخيل والمعرب في المقطع الأخير من المصطلح، في حين يغيب نفس المصطلح من حيث البنية (مورفولوجيا أو مورفولوجية) في ترجمة محمد المعتصم للمناظرة التي دارت بين فلاديمير بروب وكلود ليفي ستروس لتحل محلها عبارة "علم التشكل" ليبني بها المعنى الدقيق للعنوان الأصلي (مساجلة بصدد علم تشكّل الحكاية).

والظاهرة نفسها تتواتر في مصطلح الأوتوبيوغرافيا؛ إذ عنون أحمد المديني بعض مؤلفاته بالقول (التركيب المفقود بين العقد الاجتماعي والعقد الأتوبيوغرافي: مدخل إلى قراءة البطل في القصة المغربية) أو قائلاً (الكتابة المفقودة بين سلطة عقدين: الاجتماعي والأتوبيوغرافي)، و: أن يكتب سعيد علوش عن (الظاهرة الأطوبيوغرافية بالرواية في المغرب العربي) وحسن بحراوي عن (أنساق الميثاق الأطوبيوغرافي).

ولا شك أن المتتبع لمصطلح أوطو بيوغرافيا يجد مايلي:

❖ تعدد الرسم الخطي لهذا المصطلح مرة تكتب التاء الأولى تاء ومرة طاء ومرة ترسم واو بعد الهمزة الأولى للمصطلح ومرة تلغى، ليطمظهر المصطلح في النهاية على ثلاث هيئات متباينة هي:

1/ أوتوبيوغراف في 2/ أوطوبيوغراف في 3/ أوطوبيوغراف في بالرغم من أن المدلول

واحد.

❖ سؤال آخر يطرح نفسه: ألا يستقيم المصطلح العربي الأصيل (السيرة

الذاتية)؟

ليكون المقابل الأنيق للمصطلح الأجنبي؟ كما وجد في ترجمة ضحى شيحة لمؤلف فيليب لوجون بعنوان (أدب السيرة الذاتية في فرنسا)، أو مؤلف حميد الحمداني بعنوان (طبيعة السيرة الذاتية وعلاقتها بالرواية).

فتعدد الرسم الخطي للمصطلح يثير عند المبتدئ، ولو كان مختصا، أو عند الأجنبي عن الاختصاص إمكانية تباين المصطلحات من حيث المعنى بتباين رسمها في حين أن المعنى الذي تشير إليه في الاستعمال واحد.

وهذه الظاهرة تترى على ألسنة الباحثين وتقرها أقلامهم ويجسدها أكثر من مصطلح نقدي في كتاباتهم، فكم مرة وظف مصطلح الانطولوجيا عوض علم الوجود، والإديولوجيا عوض المذهبية، والديالكتيكي عوض الجدلي والابستيمولوجيا عوض نظرية المعرفة والاكسيولوجيا عوض نظرية القيم. والسينوغرافيا عوض فن المنظورات؟ وماذا عن الدراما والميلودراما والمونولوج والديكور والأوبرا؟ والأمثلة لا تكاد تنتهي.

ألم ينبه المحدثون في مطلع القرن الماضي إلى ترتيب طرق وضع المصطلح حين أكّدوا في قولهم: "ولنا في ذلك خمس وجهات نولي وجوهنا شطرها، واحدة بعد أخرى، أو نحوها جميعا بحسب الضرورة، فلا نلجأ إلى أشدها خطرا إلا بعد أن نكون قد بذلنا الجهود واستوعبنا الفكر في استكناه كل وسيلة قبلها، فإذا عجزنا فالضرورات تبيح المحظورات، وهذه الوجهات أو الوسائل المؤدية للغرض هي بحسب الترتيب المبني على درجة التسامح أو الخطر: الترجمة

...فلاشتقاق...فالمجاز، فإذا حصل العجز ينحت ... فإذا حصل العجز يعرب اللفظ"¹¹؟ أين نحن من هذه التوصيات ؟.

فالمهرولون إلى نقل أسس المناهج الحديثة في الدراسات الأدبية ومحاولة تطبيقها على نصوص اللغة العربية قديمها وحديثها أمعنوا الاجتهاد في تطبيقها لكن الاجتهاد في خلق آلية تطبيقها (المصطلح) لم ينفقوا فيه وقتا. فإذا كانوا في الأول مبدعين وللمعنى مجددين، ففي الثاني كانوا تابعين وللمصطلح مقلدين. وبذلك فوت الكثير منهم فرصة خدمة اللغة، وما كان الوضع ليكون كذلك لو كان جهد استحداث الوسيلة لم يقل عن جهد استخدامها.

ألم يحن الوقت بعد لانجاز معجم للمصطلحات النقدية ولا سيما المصطلحات الخاصة بالمرح؟ معجم تؤطر فيه المفاهيم والمصطلحات المقابلة لها باللغة العربية، حتى نعصمها من الدخيل والمغرب الذي ضاقت بهما ذرعا؛ بأن كادت تفقد معالمها كلغة قائمة بذاتها وتتفسخ شخصيتها¹² جراء قفز أبنائها على أصولها واختيارهم أيسر الطرق لتحديد آلية التعبير عن المصطلحات المميزة للمناهج النقدية الغربية، فما كلفوا أنفسهم عناء البحث في التراث أو الاشتقاق قبل الانتقال إلى ماهو أخطر على اللغة كما وصفها أعلاه أحمد عيسى ما لم يلتزموا بشروط النقل العامة¹³ كما أشار إلى ذلك الكثير من أبنائها.

والجنوح غير مدروس العواقب إلى مصطلحات نقدية دخيلة واستعمالها المستمر قبر فرصة طفو المصطلح العربي توليدا أو استعمالا وكرّس غربة المصطلح بنويا في الاستعمال العربي. ومن نتاج هذا الاصطراع الاستعمالي بدل الاصطلاح أن تعدد المصطلح للدلالة على معنى واحد والأمثلة السالفة أعتقدها كافية لو ضمت إلى غيرها للاستدلال على الظاهرة، ومن سلبياتها أن وقع الباحث في أزمة انتقاء المصطلح الدال بدقة على المدلول إذ في كثير من الأحيان وحتى يضمن استقرار المعنى المراد في ذهن المتلقي قارئاً

متخصصا كان أم عاديا يجد نفسه مجبرا على توظيف المصطلح المراد الذي يميل إليه مضافا إليه المصطلح المقابل باللغة الأجنبية بين قوسين، وهي صورة مصغرة للاستعمال المضطرب غير الموثوق للمصطلح الأول، حتى يكون آلية تواصل بين الباحثين في نفس الاختصاص أو اتصال بين العلوم. والظاهرة ما سلمت منها العلوم اللغوية في العلوم الإنسانية باعتبارها أكثر دقة؛ فقد أشار مصطفى غلفان إلى ما كتبه المسدي بالقول: "إن اللسانيين العرب الذين لم يتمكنوا بعد من الاتفاق على تسمية واحدة لمجال تخصصهم لا يمكن أن نتظر منهم الاتفاق على آلاف المصطلحات، فقد أحصى المسدي حوالي ثلاثا وعشرين تسمية عربية مقابلة للفظة "linguistique"¹⁴. وحتى مصطلح "communication" فقد أحصينا له ما لا يقل عن عشرة مصطلحات¹⁵ مقابلة له باللغة العربية، وعليه فبعد أن كان الباحث العربي يشكو قلة المصطلح العربي - ولأزال - المقابل للمصطلح الأجنبي تأطيرا للمعرفة الوافدة هاهو اليوم تتضاف له أزمة اقتناء المصطلح الواجب توظيفه تحقيقا لضبط المعنى باعتباره الركن المكين لبناء أي علم.

وبعد هذه الدائرة المغلقة التي وجد فيها الباحث العربي كيف لنا أن نتظر من المصطلح أن يكون وسيلة تواصل بين الباحثين، وأن يؤسس عامل خلق المعرفة وتطويرها باللغة العربية؟

إن المجامع اللغوية ضيّقت من مجال عملها عندما تعاملت فقط مع الهيئات التابعة لها وحسب، وإذا كانت لها بعض العلاقات مع بعض الهيئات المتخصصة والمعاهد خارج دائرتها، فعدم تعميمها على كل الجامعات والمعاهد ومراكز البحث في رأينا نقيصة ورثت أمرين هما:

1/ انعدام التنسيق بين الباحثين ففوتت فرصة توحيد المصطلح بينهم.

2/شجع الوضع على الاجتهاد الشخصي في إنتاج المصطلح فتعددت هيئاته بنويا بالرغم من وحدة دلالاته معنويا.

ومن نتائج ذلك التورث أن أضحت مقالات بعض الباحثين العرب لا تملك إلا بياء النسب في مصطلح عربي. أمّا ما أعطى وجوداً لأفكارهم وهو المصطلح، فإنه وإن تلوّن بالأصوات الأجنبية تركيباً فقد تزيّناً بظاهرة التعدّد التي تسقط عنه مبدأ العلمية، لافتقار تلك المصطلحات لشرط الدقة، دقة الدال للتعبير عن دقة المدلول. ولا شك وإن سلمت تلك المقالات من نظرة مشينة لما تناولته من أفكار جليّة فإنّ اللغة العربيّة، إن استمر باحثونا على هذا النهج، لن تسلم من نعوت هي منها براء.

إنّ المجامع اللغوية العربية والهيئات التابعة لها رأت النور في بدايات القرن الماضي، وفي كثير من الأحيان مازالت تشغل باليات الأيام الأولى لوجودها، أعتقد أنها لم تستفد من خدمات الإعلام الآلي إلا تيسيراً لشؤونها الإدارية. إذ إنّ عامل السرعة الذي اتسمت به الألفية الثالثة لم يستفزه لتبني طرق جديدة في كيفية رصد المصطلح الجديد وتوظيفه. لماذا لا تستغل هيئات البحث العلمي التابعة للكلّيات في مختلف الجامعات والمعاهد ومراكز البحث لرصد المصطلحات الأجنبية، وإيجاد المقابل العربي لها وتحديد معناه لا سيما وأن نظام "LMD" في الجامعة الجزائرية يوفر هذه الإمكانيّة؟ لتجمع في نهاية كل موسم جامعي، وتتكفل بها هيئة مركزية تصنيفاً وتصنيفاً، ليكون منتج هذا العمل في خدمة المجامع اللغوية، نضمن به وحدة المصطلح في الاستعمال إذا عجزنا عن إيجاد المصطلح العربي الأصل المقابل له.

وعموما نتوسم في هذا المقترح مايلي:

- 1 ❖ سرعة رصد المصطلح وتتبع حركيته.
- 2 ❖ سرعة التوافق على المصطلحات الوظيفية واعتمادها ونشرها.
- 3 ❖ توحيد لغة البحث والإبداع.
- 4 ❖ بناء معجم أكاديمي موحد.
- 5 ❖ الاستجابة لمتطلبات الترجمة وتيسير آلياتها.
- 6 ❖ ردم الهوة الفارقة بين مراكز البحث والجامعات مع الجامعات اللغوية.
- 7 ❖ إعادة الاعتبار لمراكز البحث والجامعات وتثمين مجهودات أفرادها.
- 8 ❖ إصلاح لغة التواصل بين الباحثين انطلاقا من توحيد المصطلح.
- 9 ❖ اضطلاع الجامعات اللغوية بمهام جديدة وتكليف وظائفها حسب متطلبات العصر.

10 ❖ تأهيل اللغة العربية لتستعيد مكانتها العلمية.

وعليه فالواقع الاستعمالي للمصطلح النقدي يؤكد في كثير من الأحيان وبما لا يشوبه شك أنّ الباحثين ما استعملوا المصطلح آلية تواصل فيما بينهم، لعدم استقرارهم على مصطلح نقدي واحد للتعبير عن معنى واحد. فنتج عنه وضع نعتقد جازمين أنّه أضر باللغة العربية، فأثرها بمصطلحات ليست من صلبها بل ارتضاها رجالها لها بالتبني. فلا اللغة ارتضت وقويت، ولا المصطلح استقر واستمر، ولا الباحث تواصل واتصل، لا لشيء إلا لأنّ المصطلح وجد بين غربة انتماء وأزمة اقتناء.

الهوامش:

- (1): فمصطلح القاعدة أو ما يشتق منه على شكلية الموصوف أو النسبة يتداول في مجالات شتى؛ إذ ونحن في ماي 2011 إذا وظف في الحقل السياسي لا محالة هو يراد به التنظيم السياسي الإرهابي. وإذا وظف في النحو وأصوله فبدون شك يشير إلى النظرية أو الخلاصة المعرفية لمحور من محاور هذا العلم. وإذا وظف في الهندسة المدنية وما له علاقة بالعمران حتماً فهو إشارة إلى كل ما له صلة بالأساس الذي يحمل بناء معيناً، وهكذا دواليك.
- (2): محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص19.
- (3): د/ محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1984 ص228.
- (4): د.ع.أ. الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب. الجزائر، تونس: نشر مشترك، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للنشر، 1991، ص ص 16.15
- (5): عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، 1994، ص16.
- (6): د/ صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص07.
- (7): وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التتقيب عن المصطلح مواكبة للتدفق المعرفي في العصر الحديث قد رسم خطواته الأولى رفاعة الطهطاوي ت(1872)، وخير الدين التونسي (1879)، وبطرس البستاني(1883)، وأحمد فارس الشدياق(1887)، وأحمد تيمور(1930)، وأمين معلوف (1946) وآخرون.
- (8): ينظر المعاجم الثلاثة، الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب.
- (9): اللغة العربية، دورية يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، ع2، 1999، ص13.
- (10): عبد السلام المسدي، المرجع نفسه ص58 وما بعدها.
- (11): أحمد عيسى، التهذيب في أصول التعريب. القاهرة: ط1923، ص113.
- (12): بوبكر الصديق صابري، ((المصطلح بين قياس الوضع وسلطة الاستعمال)) مجلة الصوتيات الجزائر، ع07، جوان 2009، ص301.

- (13): مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط2، 1965، ص93.
- (14): مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات؟ مجلة اللسان العربي، 1990/32، ص3.
- (15): من خلال تصفحنا لأعمال بعض من أنتج أو ترجم من العرب منهم: مبارك حنون، أحمد الحمو أحمد المتوكل، عادل فاخوري، أنطوان أبو زيد، عبد السلام المسدي، الفاسي الفهري، ميشال زكريا، محمد الحناش، تمام حسان، عبده الراجحي، كمال بشر، محمود السعران، إبراهيم أنيس، وآخرون.

